مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
بوجدة - المملكة المغربية

مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية وجدة
CERHSO

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
ⵜⴰⴽⵍⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⵉⵣⵡⵔⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⴰⵙⵙⵓⵜ ⵜⵉⴷⵉⵖⵉⵜ
Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales

تنظم

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة
بشراكة مع فعاليات محلية وجهوية

يوما دراسيا

حول موضوع :

مدونة الأسرة في ضوء التعديلات المرتقبة

النائبة البرلمانية
لطيفة الشريف

الأستاذة
سليمة فراجي

الاستاذ
الحسين بلحساني

الاستاذ
إدريس الفاخوري

الدكتورة
سارة أعنان

بمركز الدراسات والبحوث الإنسانية

وذلك يوم الجمعة 3 مارس 2023
على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال

ورقـــة تقديمية

تأتي هذه الندوة للإسهام في النقاش والحوار حول التعديلات المرتقبة بشأن مدونة الأسرة، بعد الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش الأخير. وتقترح الورقة التقديمية للندوة معالجة الموضوع من زوايا متعددة، حضارية وقانونية وفقهية وقضائية وسوسيولوجية. هذه المقاربات تفرضها و تبررها دوافع معرفية صرفة، تتغيى فهم المستجدات المرتقبة في إطار السياقات التاريخية و الثقافية التي اقتضتها.

إن الورقة لا تنتظر من هذه المستجدات أن تكون مجرد تعديلات جزئية اقتضتها ضرورات الاجتهاد التشريعي بقدر ما هي محصلة سلسلة من التفاعلات التي عرفتها الساحة الوطنية والدولية معا.

إن الفهم الموضوعي لمقتضيات قانون الأسرة بحسبانها محصلة مخاضات عسيرة، يستوجب بالضرورة معالجة تعديلها باعتبارها إشكالية متعددة الأبعاد. ضمن هذا السياق الشمولي من جهة، والمركب من جهة ثانية، تقترح هذه الورقة مدخلين اثنين تحسبهما ضروريين لمعالجة مجموع التعديلات المرتقبة.

المدخل الأول: مقاربة حضارية و سوسيوقانونية:

تود الورقة من خلال هذا المدخل أن تثير النقاش حول الروافد التي تتغذى منها تعديلات مدونة الأسرة، وهي روافد ليست بمعزل عن التقاطعات و التدافعات الحضارية الراهنة. وإذا كان أكيدا أن مدونة قانون الأسرة تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، فإن العديد من مستجداتها تجد مرجعيتها في مبدأ المساواة، واتفاقية حقوق الإنسان وحقوق الطفل. و من المسلم به أن مثل هذه القضايا المرتبطة بالإنسان تبقى محكومة بالأنماط الثقافية والقيمية التي تعبر عن الخصوصيات أو التمايزات الحضارية. ومن هنا فإن الوعي بهذه التمايزات والخصوصيات والتنوعات تثير التساؤل حول شرعية تمثل قيم حضارة ما واعتمادها سلطة مرجعية، خاصة في مجال التشريع. وعلى المستوى السوسيوقانوني، فإن علم الاجتماع لا ينظر إلى الفرد إلا بوصفه مندمجا في علاقته بالآخرين، تتحدد وظيفته من خلال شبكة العلاقات التي تربطه بمحيطه المجتمعي بوصفها منظومة قانونية و أخلاقية.

صمن هذه المقاربة السوسيوقانونية، إلى حد يمكن بلورة خطاب موضوعي حول المستجدات المرتقبة بشأن مدونة الأسرة، يأخذ بعين الاعتبار الضوابط المؤطرة لشبكة العلاقات في المجتع، والمحكومة بخياراته القيمية الضاغطة على تحديد أشكال الصياغة القانونية؟ هل يمكن صياغة الحقوق القانونية خارج منظومة العلاقات الاجتماعية أم استنادا إليها؟ وإلى أي حد يمكن للمرجعية

المؤسسة للعلاقات الاجتماعية أن تمارس سلطتها على تلك الصياغة القانونية؟ وإلى أي حد يعتبر انفكاك أو ارتباط هذه الصياغة مشروعا في وعي جماعة ما، بالنظر إلى معاييرها الدينية و القيمية والمجتمعية كما يعبر عنها وعيها بذاتها؟

المدخل الثاني: مقاربة قانونية فقهية وقضائية

تسعى هذه الورقة من خلال هذا المدخل إلى فهم ودراسة المستندات الشرعية والقانونية التي ينبغي أن تتأسس عليها تعديلات قانون الأسرة وأهمية الإجراءات القضائية والمسطرية وانعكاساتها على الأسرة. وهذه المستندات ذات طبيعة مزدوجة:

فمن جهة تحرص على استلهام مبادئ الشريعة الإسلامية حيث تتخذ مسلكا تأصيليا بهدف التوافق مع المرجعية الأصولية والفقهية، من خلال تبني بعض آليات الاجتهاد المعتمدة في الاختيارات الفقهية والترجيح بينها، والعمل بمبدأ المصلحة والاجتهاد المقاصدي....

ومن جهة ثانية تترجم حضورا متميزا للمرجعية الحقوقية والثقافية الدولية من خلال اعتماد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في رعاية الأسرة، والمساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين، وفي سن الزواج والحضانة، وفي الطلاق وآثاره ...

ولهذه الحيثيات، تشكل هذه التعديلات المرتقبة بالنسبة لكل الفعاليات الوطنية، محطة متميزة في تاريخ المجتمع المغربي المعاصر الذي ينشد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تروم بناء مجتمع مغربي ديموقراطي، تتجسد فيه قيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان، واستيعاب الواقع الجديد للأسرة المغربية بما يتلاءم والأوقاف الدولية والمعاهدات الرامية إلى تفعيل المقتضيات الخاصة بالقضاء على جميع أشكال الميز ضد النساء.

وأمام هذه الازدواجية في المرجعيات المؤسسة، يبقى التساؤل مشروعا حول مدى التوافق أو التعارض بينهما، وحول مدى مركزة الاجتهاد الفقهي أو هامشيته بالنسبة إلى المنظومة الدولية في تأطير هذه المستجدات، وإلى أي حد يمكن الحديث عن اجتهاد مرن ومنفتح، وما هي حدود هذا الانفتاح وضوابطه ...؟

هذا على مستوى النظر والتأسيس. أما على المستوى الإجرائي، فالمأمول أن يتم تعزيز دور القضاء وضمان ملاءمة الإجراءات والمساطر المتعلقة بالبت في القضايا الخاصة بقيام العلاقات الزوجية وإنهائها، وما يترتب عنهما من آثار، بما يكفل فعاليتها في تحقيق استقرار الأسرة، وسلامة المجتمع المغربي، وذلك في ضوء الواقع الوطني، مع الاستفادة من تجارب البلاد العربية وغيرها

يوم دراسي حول:

مدونة الأسرة في أفق التعديلات المرتقبة

برنامج اليوم الدراسي

15h00 استقبال الحضور

مسيرة الجلسة : الدكتورة سارة اعنان

15h30 افتتاحية الجلسة :

عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة, الأستاذ ادريس ادريوشي

15h40 الدكتورة سليمة فراجي،

"مدونة الاسرة بين النص القانوني و العمل القضائي"

15h55 الدكتورة لطيفة الشريف ,

"منطلقات المراجعة الشاملة لمدونة الأسرة"

16h10 الأستاذ الحسين بلحساني ،

"الأحكام الرمادية في مدونة الأسرة، بين الفقه الإسلامي والأوفاق الدولية"

16h25 الأستاذ ادريس الفاخوري،

"نصوص يمكن ان تكون محل تعديل في مدونة الاسرة /وجهة نظر»